انه لا يتأتى الاخبار في اسمي حقيقة او ما يقوم
مقامها وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ
به كالاسم المستقل بالمفهومية ولا بد من اعتياد
هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يبطل
ذكر الحصر وتوبيخ الكلام والمبتدا اللهم الا ان
يقال ذلك الحصر وتلك التوبيخات مبنية
على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمالات
لا على اعتبار النوادر واذا كان معنى
الفعل والحرف كذلك كالخبر عنهما التنبيه
التاسع الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التنبيه
الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر في التنبيه
التاسع جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار
بعض معناه وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام
معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين الى
موضوع ما ففي كليته نظر بل هو في اعتبار عام
معناه كالحرف فكما ان لفظ من موضوعة
وضعا عاما لكل ابتداء خاص لخصوصه
كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما
لكل نسبة للحدث الى فاعل ما لخصوصها فجعله

اي تقدير ان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها اه

اي والشائع هو التركيب من اسمين

حاصل ان ما ذكر منظور فيه للغالب وهو الشائع في الاستعمال واما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا ح ف

هذا اعتراض على المتن حيث اطلق في الفعل ولم يفصل وقد يقال المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث فلا اعتراض اه

اي جعل الماتن الفعل كليا غير جزئي مع انه جزئي وانما هو كلي باعتبار الحدث واما باعتبار المجموع فهو جزئي اه

فيه تسامح وانما العام الآلة هو اي الوضع المتعلق اه

قوله كلي هذا يفيد ان الشارح يرى ان كلا من الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار نوع معناه كما ذكره وهو خلاف لما قدمناه من ان وضع المشتقات باعتبار مادتها نوعي واما باعتبار هيئتها فانها موضوعة للجزئيات وضعا عاما فان هذا يفيد انها موضوعة بوضعين وقد مر تحقيقه فارجع اليه اه

اي فهو جزئي اه

اي لا يبطل الحصر

والا فتمنع ح

من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقل
ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية فلا يتحقق في ذوات متعددة صالحا
لانتسابه الى كل منها فجاز نسبته الى خاص منها
اي من كل واحد منها فيخبر به اي بالفعل
باعتبار ذلك الحدث عن شيء او هو حق بهذا
الاعتبار مسندا دائما اذ قد اعتبر في مفهومه
ذلك اي الحدث بحسب الوضع فلا يمكن جعله
مسندا اليه دون الحرف اذ تحصل مدلوله
اي تعقل مدلول الحرف الذي هو تحصله
الذهني انما هو بما يتحصل له اي بتبعية
ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه وان كان
غير مستقل في التعقل والتحقق فلا يتعقل لغيره
فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك
التنبيه العاشر في ضمير الغائب في كليته
نظر فيه وجه النظر ان الضمير مطلقا
سواء كان للغائب او المتكلم او المخاطب موضوع
لكل من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم
منه ان في كلية الضمير باعتبار توهم وضع كل
واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم
الواحد المذكر الغائب نظرا وفي بعض النسخ
وفي كليته وجزئيته نظر ووجهه ان كثيرا ما يكون

اي الحدث اه

اي للعلة السابقة وهي كونه غير مستقل بالمفهومية اه

قوله كليا اي باعتبار الدلالة وقوله عاما اي تغير كليا اه

Copyright © King Saud University